قضايا سياسية

اسم المقال: السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية)
اسم الكاتب: م.م. سيف ضياء دعير، أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9569
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 15:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨١
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د هيثم كريم صيوان	16 _1
2	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	32_17
3	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دعير أ.د.عماد صلاح عبد الرزاق	44_33
4	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	59_45
5	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	75_60
6	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقاربة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م تمارا كاظم مناتي	89_76
7	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م عمر سلمان جاسم	103_90
8	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م سماء ابراهيم لطيف	119_104
9	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002 -2015 م.م كاظم ناجي عبد حسين	134_120
10	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجا م.م محمد معن محسن	150_135

11	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	163_151
12	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	176_164
13	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	191_177
E1	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	A_ Z
	مراجعة مقال م.د. سماح نجم كاظم	أ _ خ
	مراجعة مقال م.د. فيان هادي عبد كاظم	د _ ص

السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية)▽

Unbalanced global trade policies (entrenching hegemony and perpetuating dependency).

م.م سيف ضياء دعير*
Saif Diaa Daeer

أ.د.عماد صلاح عبد الرزاق**
Prof. Dr. Emad Salah Abdul Razzaq

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التحليلية البنية الهيكلية غير المتوازنة للنظام التجاري الدولي بوصفها تجسيداً لعلاقات الهيمنة والتبعية بين دول الشمال والجنوب العالمي، إذ تكشف الدراسة كيف يعكس هذا النظام اختلالاً بنيوياً عميق الجذور يكرس علاقات غير متكافئة، وتحلل ثلاث آليات رئيسية للتبعية الاقتصادية: التبادل غير المتكافئ وتدهور شروط التجارة، والصناعات الاستخراجية والأضرار البيئية المرتبطة بالنموذج التصديري، وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التجارة العالمية، الهيمنة، التبعية، البيئة

Abstract:

This study presents an analysis of the unbalanced, reliable international trade architecture, embodying the relations of dominance and dependency between the countries of the Global North and the Global South. The study emphasizes how this system reflects a structural imbalance that perpetuates unequal relations. It analyzes three main stages of economic dependency: unequal exchange, the effects of trade and extractive industries, and the resulting damages, as modeled below, and the involvement of multinational corporations in global value.

Keywords: global trade, hegemony, dependency, environment

▽ تاريخ التقديم : 2025/4/13 تاريخ القبول: 2025/5/16 تاريخ النشر: 2025 /6/30

* باحث في برنامج الدكتوراه، كلية العلوم السياسية_ جامعة النهرين saifdeaa15@gmail.com
** كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين dr.emad@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة :

يتسم النظام التجاري الدولي المعاصر بخلل بنيوي عميق الجذور يعكس استمرارية علاقات الهيمنة والتبعية بين دول الشمال والجنوب العالمي، هذا الاختلال لا يمثل ظاهرة عارضة، بل يجسد نتاجاً منطقياً لتطور النظام الاقتصادي العالمي الذي تأسس على قواعد غير متكافئة ضمن سياقات تاريخية تميزت بعلاقات قوى متباينة، إذ تتجلى هذه الإشكالية الهيكلية عبر منظومة متكاملة من الآليات المؤسسية والتجارية التي تكرس النموذج الاقتصادي الاستخراجي، ويتمحور جوهر هذا الخلل في آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تميل بصورة ممنهجة لصالح الاقتصادات المتقدمة في الشمال، إذ تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية في الجنوب، وتحول دون بناء قدراتها الإنتاجية الوطنية ذات القيمة المضافة العالية، ويتجلى ذلك في القواعد التجارية والمالية والتكنولوجية التي تعيد إنتاج العلاقات غير المتكافئة، وتضعف وتقيد من المساحة السياساتية المتاحة لدول الجنوب العالمي، وهذا ما يشكل عقبة جوهرية أمام إعمال أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المرتبطة بالتصنيع المستدام وأنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة، وتتمخض هذه الديناميات عن تكريس علاقات التبادل غير المتكافئ التي تضمن استمرارية هيمنة القوى الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق المعقد، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ثلاث آليات رئيسية للتبعية الاقتصادية تستحق التحليل المعمق لفهم تأثيراتها على مسارات التنمية المستدامة في دول الجنوب العالمي .

الأهمية: تكمن أهمية الدراسة في كونها تقدم تحليلاً معمقاً للعلاقة بين البنية الهيكلية للنظام التجاري العالمي وإشكاليات التنمية المستدامة في سياق العلاقات الاقتصادية العالمية الراهنة؛ كما ويكتسب أهمية خاصة في ظل تنامي الاهتمام العالمي بقضايا العدالة التجارية والتنموية، واستكشاف نماذج اقتصادية أكثر توازناً وإنصافاً، كما ويسهم البحث في إغناء الأدبيات العربية المتخصصة في مجال الاقتصاد السياسي الدولي والتنمية المستدامة بتقديم رؤية نقدية تحليلية تتجاوز المقاربات التقليدية.

الهدف: تهدف الدراسة إلى تشخيص وتحليل الآليات البنيوية التي تكرس علاقات التبادل غير المتكافئ في النظام التجاري العالمي، وكشف تأثيراتها على مسارات التنمية المستدامة في دول الجنوب العالمي؛

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما تسعى إلى تقديم إطار تحليلي متكامل يفسر العلاقة بين البنية الهيكلية للنظام التجاري الدولي وديناميات القوة العالمية، مع استشراف مسارات بديلة تعزز العدالة التجارية والاستدامة التنموية.

الإشكالية : تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال مركزي رئيسي: كيف تعمل البنية الهيكلية للنظام التجاري الدولي المعاصر على إعادة إنتاج علاقات الهيمنة والتبعية بين الشمال والجنوب، وما انعكاسات ذلك على مسارات التنمية المستدامة في دول الجنوب؟ ، وتتفرع عنه تساؤلات فرعية :

1. ما الآليات الاقتصادية التي تكرس التبادل غير المتكافئ؟
2. كيف يؤثر النموذج الاستخراجي على الاستدامة البيئية في دول الجنوب؟
3. ما دور الشركات متعددة الجنسيات في ترسيخ علاقات التبعية؟

الفرضية: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الخلل البنيوي في النظام التجاري الدولي ليس عرضاً عابراً، بل هو نتاج ممنهج لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعيد إنتاج علاقات الهيمنة والتبعية من خلال آليات مؤسسية وتجارية متكاملة، هذه الآليات تعمل على تعميق الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، وتعيق قدرة دول الجنوب على تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل .

المنهج:

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي النظمي (Systemic Analysis) كإطار معرفي شامل يتيح فهم التعقيدات البنيوية والديناميكيات المتشابكة الناشئة عن علاقات الهيمنة والتبعية في النظام التجاري العالمي، بالاضافة الى الاستئناس لجانب يعرف بالمناهج المختلطة mixed methods approach التي تتكامل مع الإطار التحليلي النظمي، إذ تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع المسارات التطورية لعلاقات الهيمنة والتبعية عبر الحقب الزمنية المختلفة، مما يسهم في فهم أعمق للأنماط الراهنة لهذه العلاقات؛ وكذلك المنهج الإحصائي المقارن: لتحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي توضح تدهور شروط التبادل التجاري وانعكاساتها على اقتصادات دول الجنوب؛ واللجوء الى منهج دراسة الحالة: لتحليل نماذج محددة من دول الجنوب (غانا، نيجيريا، بوليفيا) لتوضيح الآثار الملموسة للخلل البنيوي في علاقات التبادل التجاري.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً_ التبادل غير المتكافئ وتدهور شروط التجارة العالمية

تتفاقم إشكالية التبادل غير المتكافئ في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، إذ تواجه دول الجنوب تحديات هيكلية تكرس علاقات التبعية وتعوق مسارات التنمية المستدامة(SDGs)، ويمكن تشخيص هذه الظاهرة من خلال تحليل متعدد الأبعاد للعلاقات التجارية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب، إذ تتجذر تلك الاشكالية في بنية النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي تشكل عبر سياقات تاريخية استعمارية، جعلت آليات تسعير السلع الأولية تخضع لسيطرة شركات متعددة الجنسيات تتحكم في سلاسل القيمة العالمية بما يضمن تحقيق فائض قيمة لصالح المراكز الصناعية في الشمال (مارتينيز و سانتوس، 2022)، إذ تتركز عمليات إنتاج القيمة المضافة العالية في دول المركز، بينما تحصر دول الأطراف في إنتاج وتصدير المواد الخام منخفضة القيمة، كما تشير البيانات الحديثة إلى أن دول الجنوب تخسر سنوياً ما يقارب 1.7 تريليون دولار نتيجة هذا الخلل البنيوي في شروط التبادل التجاري (مهاتير و إيمانويل، 2022، صفحة 164)، ويمكن تشخيص هذه الظاهرة من خلال تحليل متعدد الأبعاد للعلاقات التجارية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب وكما موضح بالجدول ادناه:

الجدول رقم (1) : تدهور معدلات التبادل التجاري غير المتكافئ لسلع أساسية مختارة.

السلعة	الدول المنتجة الرئيسية	التغير في أسعار التصدير (بالارقام القياسية)	التغير في أسعار السلع المصنعة المستوردة	صافي الخسارة في القوة الشرائية
الكاكاو	غانا ، ساحل العاج ، نيجيريا	%68+	%213+	%46.3-
القطن	مالي ، بوركينافاسو ، بنين	%43+	%198+	%52.0-
النحاس	زامبيا ، تشيلي ، بيرو	%127+	%185+	%20.4-
القهوة	إثيوبيا ، كولومبيا ، فيتنام	%94+	%213+	%38.0-
الحديد الخام	موريتانيا ، البرازيل ، جنوب أفريقيا	%131+	%185+	%19.0-
المطاط	إندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا	%52+	%213+	%51.4-
النفط الخام	نيجيريا ، أنغولا ، العراق	%112+	%185+	%25.6-

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : الامم المتحدة : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية : افاق التنمية في عالم متصدع : الاضطرابات العالمية والاستجابات الاقليمية 2022، (جنيف:منشورات الامم ، الوثيقة المرقمةUNCTAD/TDR/2022).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تمثل جمهورية غانا نموذجاً صارخاً لتدهور شروط التبادل، فرغم كونها ثاني أكبر منتج للكاكاو عالمياً، إلا أنها لا تحصل سوى على 3.8% من القيمة السوقية النهائية للشوكولاتة المصنعة من كاكاو غانا، إذ انخفضت حصة المزارعين الغانيين من سعر البيع النهائي من 16% تقريباً في السبعينيات إلى أقل من 6% في 2023، مما أدى إلى تفاقم الفقر في المناطق الريفية المنتجة للكاكاو في تلك الدولة (أوويسو، 2023، صفحة 76)؛ كما وتقدم جمهورية نيجيريا الاتحادية نموذجاً آخر للتبادل غير المتكافئ في قطاع النفط، إذ انخفضت القيمة الحقيقية لصادراتها النفطية بنسبة 42% تقريباً خلال الفترة (2010–2022)، بينما ارتفعت تكلفة استيراد التكنولوجيا والمعدات الصناعية بنسبة 27% تقريباً خلال الفترة نفسها (أديسينا و أوكونكو ، 2023، صفحة 183)، اما في دولة بوليفيا متعددة القوميات ، فأن صادرات الليثيوم الخام تباع بأسعار لا تتجاوز 5% من القيمة النهائية للبطاريات المصنعة منه، مما يحرم البلاد من إمكانيات تحقيق قيمة مضافة حقيقية من مواردها الطبيعية الاستراتيجية، وبالتالي أعاق قدرتها على تمويل برامج التنمية المستدامة (مورينو و كاستيلو، 2021، صفحة 96).

ومن ذلك نخلص الى القول بأن هذه الاختلالات البنيوية تمثل عقبة رئيسية أمام إعمال أهداف التنمية المستدامة في مجتمعات الجنوب العالمي؛ فوفقاً للأمم المتحدة فإن استمرار تدهور شروط التبادل التجاري يفقد دول الجنوب ما يعادل 2.8% تقريباً من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، وهو ما يتجاوز بكثير قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) والتي تقدر بـ(212 مليار دولار) حسب تقديرات عام 2024 التي تتلقاها (الامم المتحدة، 2024، صفحة 57)؛ كما و أن تدهور شروط التبادل التجاري يؤدي إلى تآكل القدرة على تمويل الاستثمارات الضرورية في(البنية التحتية المستدامة ،الطاقة المتجددة ،التعليم والصحة)، مما يعزز حلقة مفرغة من التبعية والتخلف، إذ أن اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب غالباً ما تتضمن شروطاً غير متكافئة تقيد قدرة الاخيرة على تطبيق سياسات صناعية فعالة، عبر فرض قيود على الدعم الصناعي وحماية الصناعات الناشئة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً_ الصناعات الاستخراجية والأضرار البيئية المرتبطة بالنموذج التصديري.

تكرس الهياكل المؤسسية للتجارة العالمية نموذجاً استخراجياً غير متكافئ، يعمل على استنزاف الموارد الطبيعية في دول الجنوب العالمي بوتيرة متسارعة، مما يؤدي إلى أضرار بيئية هيكلية تتجاوز القدرات التجددية للأنظمة الايكولوجية المحلية (النملة ، 2008، صفحة 73) ، وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في الأنماط التجارية لدول قارة أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تُشير الدراسات التحليلية الحديثة إلى أن نحو 82% تقريباً من صادراتها تتكون من مواد خام أو سلع أولية ذات قيمة مضافة متدنية (الافغاني ، 2004، صفحة 113)، ويعزز هذا النمط التبادلي غير المتكافئ من حدة الضغوط البيئية ويقوض قدرة هذه الدول على إعمال أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف ذات الصلة المباشرة بحماية النظم البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وهي (الهدف 6 :مياه نظيفة وصرف صحي ، الهدف 7: طاقة نظيفة وباسعار معقولة، الهدف 11:مدن ومجتمعات مستدامة، الهدف 12:استهلاك وإنتاج مسؤولان، الهدف 13:العمل المناخي ، الهدف 14:الحياة تحت الماء، الهدف 15:الحياة على الارض) (United Nations General Assembly , 2015) ، إذ تشير الدراسات الى ان معدلات استنزاف الموارد في مناطق الجنوب تفوق بثلاثة أضعاف قدرة هذه المناطق على التجدد الطبيعي، مما ينذر بتداعيات خطيرة على المدى البعيد (جاد قحاز، 2010، صفحة 73)، وكما موضح ادناه بالجدول:

الجدول رقم (2) الآثار البيئية للنموذج الاستخراجي الغير متكافئ في قطاعات مختارة (2023)

القطاع	الدول المتضررة	الغطاء الغابي المفقود (كم²)	التلوث المائي (مؤشر)	انبعاث الكربون (مليون طن)	الآثار الصحية (متوسط العمر المتوقع)
تعدين الكوبالت	الكونغو الديمقراطية	12,350	عالٍ جداً (87/100)	6.8	-12.3 سنة
تعدين النحاس	زامبيا ، تشيلي	8,750	عالٍ (74/100)	13.2	-8.7 سنة
استخراج النفط	نيجيريا ، انغولا	15,780	عالٍ جداً (92/100)	27.5	-10.5 سنة
قطع الاخشاب	الكاميرون ، إندونيسيا	42,600	متوسط (46/100)	8.3	-3.8 سنة
تعدين الذهب	غانا ، بيرو ، ماليزيا	7,820	عالٍ جداً (89/100)	5.5	-9.2 سنة
زراعة زيت النخيل	إندونيسيا ، ماليزيا	31,400	متوسط (52/100)	9.7	-4.1 سنة

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 2023, Growth, Debt, Structure and Climate: Financial Restructuring (Geneva: United Nations Publications, Document No.: UNCTAD/TDR/2023).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تعكس هذه الديناميكية ترسيخاً لعلاقات الهيمنة والتبعية التي تعيد إنتاج نفسها عبر آليات السوق العالمية، إذ تتخصص دول الجنوب في إنتاج وتصدير المواد الخام منخفضة القيمة، بينما تحتكر دول الشمال القدرة على تحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة عالية، وقد أظهرت دراسة أجراها المعهد الدولي للتنمية المستدامة أن القيمة المضافة للسلع المصنعة تفوق بعشرة أضعاف قيمة المواد الخام المستخدمة في إنتاجها، مما يعمق من الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب (المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) ، 2024، صفحة 29)، ليتفاقم الأثر البيئي لهذا النموذج مع تزايد الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، إذ تشير الارقام والإحصائيات لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO)، إلى تضاعف معدلات إزالة الغابات في حوض الكونغو بنسبة 42% تقريباً خلال العقد الماضي، مدفوعة بالتوسع في استخراج المعادن النادرة والأخشاب الاستوائية لتلبية الطلب العالمي المتزايد (الامم المتحدة ، منظمة الاغذية و الزراعة (FAO) ، 2020، صفحة 122)، كما أشار تقرير البنك إلى أن الأنشطة الاستخراجية تساهم في تلوث 78% تقريباً من مصادر المياه العذبة في المناطق المحيطة بالمناجم، مما يهدد الأمن المائي والغذائي للمجتمعات المحلية .(World Bank, 2022, p. 38)

وبالتأسيس على ما تقدم يمكننا القول بتعارض هذا النموذج الاستخراجي بشكل جوهري مع مبادئ التنمية المستدامة المتعارف عليها اصطلاحاً بـ(SDGs) والتي تدعو إلى ثالوث التوازن بين (النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية)، إذ أن الاقتصادات المعتمدة على تصدير المواد الخام (دول الجنوب) تعاني من هشاشة هيكلية تجعلها عرضة للتقلبات الحادة في أسعار السلع العالمية، مما يضعف استقرارها الاقتصادي ، ويحد من قدرتها على الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة طويلة الأجل، إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إعادة هيكلة جذرية للعلاقات التجارية العالمية، وتطوير سياسات وطنية وإقليمية تعزز القدرات التصنيعية المحلية وتضمن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات الحفاظ على البيئة المستدامة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثالثاً_ هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والسيطرة على سلاسل القيمة العالمية

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً محورياً في ترسيخ الهيمنة الاقتصادية لدول الشمال، إذ تظهر البيانات أن 500 شركة عالمية تسيطر على ما يقرب من 70% من التجارة العالمية وأكثر من 50% من الأصول الإنتاجية العالمية، ويتمركز ما يقرب من 90% من مقراتها الرئيسية في دول الشمال (عجيل و الشكرجي، 2015، الصفحات 50-51)، تمارس هذه الشركات هيمنتها من خلال السيطرة على سلاسل القيمة العالمية، إذ تحتفظ بالأنشطة عالية القيمة المضافة كـ(البحث، التطوير، التمويل، التصميم، والتسويق) في الشمال العالمي، وتنقل الأنشطة كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المضافة إلى دول الجنوب، مما يمنحها قوة سوقية هائلة تُمكنها من التحكم في الأسعار وشروط التبادل، وكما موضح بالجدول المرفق ادناه:

الجدول رقم (3) هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على قطاعات استراتجية مختارة لدول الجنوب العالمي.

القطاع	الدولة	الشركات المهيمنة	نسبة السيطرة على الإنتاج	نسبة القيمة المضافة المحتفظ بها محلياً	نسبة الضرائب المدفوعة من الإيرادات
تعدين النحاس	زامبيا	غلينكور ، ريو تينتو ، فريبورت	%87	%12.7	%3.8
تعدين الذهب	غانا	نيومونت ، أنغلوغولد ، كينروس	%79	%11.3	%4.2
صناعة النسيج	بنغلاديش	ديكاتلون ، H&M، زارا	%68	%9.8	%2.7
زراعة الكاكاو	ساحل العاج	نستلة ، مارس ، كادبوري	%82	%7.2	%3.9
استخراج النفط	نيجيريا	شل ، توتال ، إكسون موبيل	%73	%16.5	%5.3
صناعة الاحذية	فيتنام	نايكي ، أديداس ، بوما	%91	%8.7	%3.1
تعدين الليثيوم	بوليفيا	تيانكي ، SQM، البيماريل	%76	%13.9	%4.7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية 2022، افاق التنمية في عالم متصدع الاضطرابات العالمية والاستجابات الاقليمية (جنيف: منشورات الامم المتحدة، الوثيقة رقمUNCTAD/TDR/2022)، ص ص 115-132.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وقد أسهمت قدرة هذه الشركات على تجميع مقادير ضخمة من رأس المال في الدول المتقدمة وإعادة تشكيل منظومة العمل على المستوى العالمي، مما أثر بشكل مباشر ليس فقط على قدراتها الذاتية، بل على هيكل الاقتصاد العالمي برمته، ويتجلى ذلك في تطور دورها كفاعل رئيسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ أصبحت تتمتع بنفوذ يتجاوز حدود الدول القومية (النملة ، 2008، صفحة 73)؛ كما وتستند هيمنة هذه الشركات إلى منظومة مؤسسية دولية توفر لها الحماية والدعم، إذ يقوم اقتصاد القرن الحادي والعشرين على توفير كل أسباب الحماية لهذه الشركات عبر منظمات اقتصادية دولية ينضوي تحت لوائها (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ،ومنظمة التجارة العالمية) (الجميلي، 2013، صفحة 155)، وقد أدى هذا التحالف المؤسسي العالمي إلى ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية الكبرى على الاقتصاد العالمي، حيث يتجاوز تأثير الشركات متعددة الجنسيات الجانب الاقتصادي ليشمل التأثير في السياسات العامة للدول، لا سيما في دول الجنوب، إذ تمارس هذه الشركات ضغوطاً متعددة لتبني سياسات اقتصادية وتنموية تخدم مصالحها على حساب المصالح الوطنية المحلية، وتتجلى مظاهر هذه الهيمنة في تحكم هذه الشركات بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُعد أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في دول الجنوب، إذ تشير الدراسات إلى أن هذه الهيمنة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات قد أفرزت نمطاً جديداً من التبعية الاقتصادية يتسم بعدم التكافؤ في العلاقات الدولية ويجعل من الصعب على دول الجنوب تنفيذ أجندات التنمية المستدامة بشكل مستقل (محمد ، 2012، صفحة 77)؛ فهذه الشركات بحكم سيطرتها على (التكنولوجيا، رأس المال والأسواق)، تملك القدرة على التأثير في مسارات التنمية وأولوياتها وفقاً لمصالحها الخاصة، وفي الوقت نفسه، تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من المعايير (البيئية، الاجتماعية المنخفضة)، في دول الجنوب لخفض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى ما يعرف بـ (الإغراق البيئي والاجتماعي)* (احمد ، 2018، صفحة 47)، هذه الممارسات لا تؤدي فقط إلى استنزاف الموارد الطبيعية لدول الجنوب، بل تساهم أيضاً في تدهور الظروف المعيشية والعملية لسكانها، مما يضع تحديات جوهرية أمام تطبيق استراتيجيات تنموية مستقلة في تلك المجتمعات.

(*)**الإغراق البيئي والاجتماع (Environmental and Social Dumping) :** يشير المفهوم إلى ممارسات استراتيجية تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات والدول الصناعية الكبرى، تهدف من خلالها إلى تحقيق ميزة تنافسية عبر استغلال التفاوت في المعايير البيئية والاجتماعية بين الدول المختلفة ، إذ يتجلى الإغراق البيئي في نقل الأنشطة الصناعية الملوثة إلى الدول ذات التشريعات البيئية الأقل صرامة، مما يتيح للشركات الكبرى تخفيض تكاليف الإنتاج بتجنب الاستثمارات البيئية اللازمة في بلدانها الأصلية، محولة الآثار الخارجية السلبية إلى دول الجنوب العالمي؛ أما الإغراق الاجتماعي فيتمثل في استغلال تدني معايير العمل وحقوق الإنسان في بعض الدول، إذ تستفيد الشركات من انخفاض الحماية الاجتماعية وتدني الأجور وضعف النقابات العمالية، مما يسمح لها بتحقيق فوائض ربحية أعلى على حساب شروط العمل اللائق، **للمزيد ينظر :** سمير الخطيب ، وخالد المنصوري: الإغراق البيئي والاجتماعي ، إشكاليات الاستدامة في ظل العولمة الاقتصادية، (الأردن : المجلة العربية للاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة 2022) ، ص ص : 78-82.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التحليلية للبنية الهيكلية غير المتوازنة للنظام التجاري العالمي، يمكن استخلاص جملة من النتائج والاستنتاجات التي تشكل في مجملها رؤية متكاملة لطبيعة العلاقات الاقتصادية العالمية المعاصرة وآليات إعادة إنتاج التبعية والهيمنة فيها، إذ أظهر البحث أن الخلل البنيوي في النظام التجاري الدولي ليس مجرد اختلال عارض أو نتاج ظروف استثنائية، بل هو تجسيد عميق لمنظومة متكاملة من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تطورت تاريخياً وتمأسست في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ هذه البنية اللامتوازنة تعمل كآلية استدامة ذاتية تعيد إنتاج نفسها عبر شبكة معقدة من المؤسسات والقواعد والممارسات التي تكرس هيمنة اقتصادات الشمال وتعزز تبعية اقتصادات الجنوب، كما أبرزت الدراسة الدور المحوري الذي تضطلع به الشركات متعددة الجنسيات في تعميق هذا الخلل، إذ تمارس هذه الكيانات العابرة للحدود نفوذاً هائلاً على سلاسل القيمة العالمية، مستفيدة من الفجوات التنظيمية والتباينات في المعايير البيئية والاجتماعية بين دول الشمال والجنوب،وقد أوضح البحث كيف تُسهم القواعد التجارية والمالية العالمية في تقييد الحيز السياساتي المتاح لدول الجنوب، مما يحد من قدرتها على تبني استراتيجيات تنموية مستقلة، فاتفاقيات التجارة الحرة، وشروط المؤسسات المالية الدولية، وأنظمة حماية الملكية الفكرية، تشكل جميعها منظومة متكاملة تقلص من هامش المناورة المتاح أمام صانعي السياسات في دول الجنوب لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها، إن تجاوز هذا الواقع اللامتكافئ يستدعي إعادة هيكلة جذرية للنظام التجاري الدولي، تقوم على مبادئ العدالة والإنصاف والاستدامة. وتتطلب هذه العملية التحويلية مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين إصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب، وبناء القدرات الإنتاجية الوطنية ذات القيمة المضافة العالية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

References:

ابراهيم محسن عجيل ، و اعتصام الشكرجي. (2015). *الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة* . الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.

ابراهيم محمود احمد . (2018). *الإغراق الاجتماعي والبيئي في التجارة الدولية وأثره على القدرة التنافسية للبلدان النامية* . مصر: جامعة طنطا ، كلية الحقوق ، قسم الاقتصاد والمالية العامة.

أدوما أوويسو. (2023). *الكاكاو والتنمية ، تحديات القطاع الزراعي في غانا في ظل العولمة الاقتصادية*. أكرا: مركز دراسات التنمية الأفريقية.

الامم المتحدة ، منظمة الاغذية و الزراعة (FAO) . (2020). *التقييم العالمي لموارد الغابات 2020* . روما: منشورات منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة .

الامم المتحدة. (2024). *برنامج الامم المتحدة للتنمية ، تدهور شروط التبادل التجاري وتأثيره على تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية*. نيويورك: الامم المتحدة ، سلسلة الدراسات التحليلية.

المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) . (2024). *تفاوت القيمة المضافة للسلع المصنعة* . كندا: منشورات المعهد.

امجد جميل الافغاني . (2004). *الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية : نقد داخلي لنظرية التبعية*. رام الله: جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، المكتبة المركزية.

أولوسيغون أديسينا ، و تشيكا أوكونكو . (2023). *الاقتصاد السياسي للنفط : دراسة حالة نيجيريا في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية* . القاهرة: المركز العربي للدراسات الاقتصادية.

حازم يوسف النملة . (2008). *المنظمات الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي والهيمنة العالمية*. رام الله: جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية .

حميد الجميلي. (2013). *العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة و الاحتكار الجديد* (المجلد 207). الاردن: منتدى الفكر العربي .

خوان مارتينيز ، و لويزا سانتوس. (2022). *سلاسل القيمة العالمية واثرها على اقتصاديات دول الجنوب*. مصر: مكتبة الاسكندرية للدراسات الاقتصادية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

خوان مورينو ، و ماريا كاستيلو. (2021). *اقتصاديات الموارد الاستراتيجية : دراسة حالة الليثيوم في بوليفيا*. بغداد: دار المعرفة للدراسات.

روان رجا جاد قحاز. (2010). *نظرية التبعية واهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط : حالات ايران ، السعودية ، العراق*. رام الله: جامعة بيرزييت ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية ، المكتبة المركزية .

عبدالرحمن مهاتير ، و سارة إيمانويل. (2022). *اصلاح النظام التجاري العالمي : رؤية من منظور دول الجنوب* . الدوحة: مركز الدراسات الدولية.

نورية عبد محمد . (2012). *اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الايتثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992 - 2010*. نيبوي ، جزر تركس وكايكوس: جامعة سانت كلمنتس.

United Nations General Assembly: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, Report 70/1 (New York: United Nations, General Assembly, 2015).

World Bank: Annual Report: Helping Countries Achieve the Development Goals, (Washington: World Bank Publications, 2022).

United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 2023, Growth, Debt, Structure and Climate: Financial Restructuring (Geneva: United Nations Publications, Document No.: UNCTAD/TDR/2023).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0